

تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقلال من الفقر

* للوشي محمد، جامعة البليدة 2، الجزائر.
** بوخاري صبرينة، جامعة البليدة 2، الجزائر.

الملخص

يعد الفقر ظاهرة اقتصادية واجتماعية مقلقة لا تخلو منها أي دولة من دول العالم، وللقضاء عليها يتطلب معالجة اسبابها واتخاذ العديد من الاجراءات والتدابير، وعلى هذا الأساس أرتأينا أن تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأحد الحلول لمعالجة هذه الظاهرة من خلال ثلاثة محاور، حيث سنقدم التأسيس النظري للفقر في المحور الأول، ثم نبرز واقع هذه الظاهرة في العالم ودول الشرق الأوسط و شمال افريقيا في المحور الثاني، و أخيرا خصصنا المحور الثالث لآليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مكافحة الفقر.

الكلمات المفتاحية: الفقر، الفقر المدقع، السياسات، البرامج، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تفعيل.

Résumé

La pauvreté est un phénomène économique et social inquiétant dans tous les pays du monde, et pour le combattre, il faut traiter les causes et prendre les mesures et les actions adéquates, et sur cette base, on a proposé comme remède les PME afin de lutter contre ce phénomène et cela à travers trois volets. Dans le premier volet, nous allons traiter de l'aspect théorique, puis faire apparaitre la réalité de ce phénomène dans le monde et les pays du Moyen-Orient et Afrique du Nord, et enfin on a consacré le troisième volet aux mécanismes d'activation du rôle des PME dans la lutte contre la pauvreté.

Keywords : la pauvreté, la pauvreté extrême, les politiques, les programmes, les petites et moyennes entreprises, activation.

* lellouchimed@yahoo.fr.

** <mailto:boukharisabrina@outlook.com>.

مقدمة

الفقر مشكلة عالمية وظاهرة إجتماعية ذات امتدادات إقتصادية وانعكاسات سياسية متعددة الأشكال والأبعاد، فهو حالة من الحرمان من أبسط الكماليات، حيث لا يضمن الفقير لقمة عيشه لأكثر من بضعة أيام، و رغم كل الجهود المبذولة من قبل العلماء و المفكرون في وضع نظريات لتحليل ظاهرة الفقر و محاولة إيجاد حلول لها، و كذلك اهتمام الهيئات و المنظمات العالمية بهذه الظاهرة من خلال وضع خطط لمعالجتها إلا أنها باءت بالفشل، وذلك راجع إلى عدة أسباب لعل أبرزها غياب العدالة الانسانية المنشودة، حيث يقول الرئيس الثاني عشر للبنك الدولي "لائهاء الفقر المدقع بحلول 2030 يتعين أن ينتشل مليون شخص أنفسهم كل أسبوع من براثن الفقر، و يسري هذا على مدى الستة عشر عاما المقبلة، و نحن نؤمن بشدة أن هذا الهدف يمكن بلوغه".

تكمن المشكلة لدى الفقراء في وجود مصدر رزق آمن يدر عليهم دخل يضمن لهم توفير أساسيات الحياة، و بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إحدى القطاعات التي تستحوذ أهمية كبيرة في الاقتصاديات الحديثة، و نظرا للدور الذي تلعبه، سواء على المستوى الاقتصادي من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الخام و المستوى الاجتماعي، من خلال القضاء على البطالة وتحسين المستوى المعيشي في المجتمع، فهي تعد كوسيلة و سياسة تنتهجها العديد من الدول لمعالجة الفقر.

من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الجوهرى التالى:

كيف يمكن تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقلال من ظاهرة الفقر؟

للإجابة على التساؤل الجوهري والإمام بكافة جوانب الدراسة قسمنا هذ العمل إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: التأصيل النظري للفقر.

المحور الثاني: واقع ظاهرة الفقر.

المحور الثالث: آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مكافحة الفقر.

المحور الأول: التأصيل النظري للفقر

الفقر هو حالة لفتت انتباه كل المجتمعات نظرا لخطورتها، و بالتالي خصصت لها جهود لفهمها و معرفة أسبابها مع محاولة معالجتها من خلال وضع برامج وسياسات.

1-تعريف الفقر: يدل الفقر على وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، وهي أوضاع تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة، غير أنه تسود مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الحديثة ذات علاقة بموضوع الفقر، و التي تصف الفقراء بأنهم أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية و المواصلات والتعليم.¹

2-أنواع الفقر: تتمثل أنواع الفقر في:²

أ- الفقر المطلق: هناك معيار نقدي محدد، متى توفر أصبح الفرد قادراً على تحقيق الحد الأدنى من تكلفة الاحتياجات الأساسية من الغذاء، الملابس، المسكن والتعليم والصحة، و لو عجز الفرد عن تحقيق هذا المستوى لأصبح فقيراً بشكل مطلق، بمعنى أدق فإن الفقر المطلق يعني حصول الفرد على دخل أقل من حد أدنى معين يسمى حد الفقر، ولهذا فإن حد الفقر المطلق يعتمد في الدول النامية، بهدف تحديد الاحتياجات الأساسية للسكان، وهو يقاس بالقيمة النقدية للاحتياجات الأساسية للإنسان (الغذائية وغير الغذائية)، ولقد أثبتت الدراسات التي أجريت في الأدبيات الحديثة عن التنمية الاقتصادية، أنه بالإمكان التخفيف من حدة الفقر المطلق في حالة ما إذا تم توفير شرطين على الأقل:

• الشرط الأول: حدوث نمو اقتصادي، أي بمعنى رفع الدخل المتدني بشكل مستمر.

• الشرط الثاني: العدالة في توزيع المداحيل

ب-الفقر النسبي "Relative": وهو يتعلق بالظروف المعيشية للأفراد والأسر، ويتحدد بنسبة معينة من الدخل المتوسط. كما يتغير بتغير هذا الدخل، وخط الفقر النسبي يعتمد في الدول المتقدمة خاصة. لهذا فإن الفقر النسبي يشير إلى انتماء الفرد إلى المجموعة التي تتحصل على أقل دخل في المجتمع. كأن يكون ضمن الفئة الأكثر فقراً (10% أو 20% في المجتمع)، ومن الممكن أن يكون هذا الفرد فقيراً بالمفهوم النسبي وغير فقير بالمفهوم المطلق.

ج- الفقر المدقع: وهو العجز عن تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية من الحريات، والمقدرة بـ 2200 حريرة/يوم للفرد العادي. وتختلف هذه الكمية باختلاف العمر والجنس وطبيعة النشاط والنمط الاستهلاكي المتبع.

د-الفقر المؤقت - الاجتهادي: وهو فقر جزئي قصير الأجل، إذا ما قورن بالفقر المدقع، وتكون العائلة فقيرة مؤقتاً. إذا تدهورت قدرتها الشرائية وتراجع مستواها المعيشي، ومطها الاستهلاكي، بحيث تصبح تحت خط الفقر، أو قد يتعلق الأمر بوضعية الفقر المتوارث من جيل إلى آخر. وهذا ما يجعلنا نتكلم عن الفقر الدائم، فالأشخاص المعينون يعيشون في مناطق منخفضة المستوى المعيشي، وعليه فقد يتعلق الأمر بالفقر المؤهل الذي ترجع جذوره إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. كالبطالة وازدياد عدد أفراد الأسرة والمديونية...

هـ-الفقر متعدد الأبعاد La pauvreté est pluridimensionnelle ou plurielle: أي يكون الفقر موافقاً إلى تراكم جملة معوقات سوسيو اقتصادية وثقافية، بحيث أنه لا يعكس فقط النقص في الموارد فحسب، وإنما يعكس الصورة الحقيقية للمساوي الناجمة عن التوظيف، التكوين، الصحة، السكن والوضعية الاجتماعية ككل. فعاماً ما يكون الفقر في حالة عدم المعرفة وعدم القدرة، مما يجعل حالته تسوء وتدهور أكثر فأكثر.

3-أسباب الفقر: يمكن تقسيم العوامل التي تؤدي إلى الفقر إلى عوامل ذاتية وأخرى خارجية، مبينة كما يلي:³

أ- العوامل الذاتية، وهي التي تتعلق بالفرد نفسه، وتشمل:

- الجهل: أن الشخص الجاهل يكون أقل قدرة من غيره على تفهم مشاكله فلا يعمل على زيادة دخله ليحسن من مستوى معيشتة، وقد يكون جهله سبباً في سوء تصرفه في دخله مما يؤدي إلى فقره.
 - المرض: فالمرض يقعد الشخص عن العمل، أو يقلل من إنتاجه مما يؤثر على دخله وبالتالي على مستوى معيشتة بالإضافة إلى أن تكاليف العلاج ترهق ميزانيته وتلتهم كسبه القليل.
 - سوء التدبير وعدم استعمال الحكمة في الانفاق، وبالتالي إنفاق المال في غير موضعه المناسب مما يؤدي إلى الفقر، وأحياناً يرجع سوء التدبير إلى الجهل أو إلى الضعف وقلة الحيلة أو عدم الخبرة مما يبدد الدخل ويوقع المرء في الفقر.
 - العادات الضارة: كالإدمان على المخدرات أو المسكرات أو القمار، فهذه كلها وأمثالها مضيعة للمال ومؤدية للفقر.
- ب- العوامل الخارجية:** وهي لا تتعلق بالفرد نفسه بل بالمجتمع ككل، وأهم هذه العوامل:
- العوامل الطبيعية: كالزلازل والبراكين والفيضانات والأوبئة والآفات الزراعية فهي تؤدي إلى إتلاف موارد الإنتاج وغرق المحاصيل وتهدم المساكن وتشتت السكان من أماكن عملهم، مما يؤدي إلى فقرهم.
 - عدم كفاية الإنتاج وموارده: وذلك يرجع إلى عدم استغلال موارد المجتمع وثرواته الطبيعية، أو قلة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، أو عدم الأخذ بالوسائل العلمية الحديثة في الزراعة والصناعة، أو ندرة الخامات والمواد الأولية اللازمة للصناعة، أو قلة السكان مما يؤدي إلى النقص في الأيدي العاملة اللازمة للإنتاج والاستثمار.
- ولعل من ضمن أهم أسباب الفقر في المجتمعات النامية هو تدي حالة المرأة من كل النواحي وازدياد فقرها. جانب من هذا التدي يرجع إلى التقاليد المتوارثة في تلك المجتمعات، وجانب يرجع إلى فقر تلك المجتمعات، وجانب مهم يرجع إلى التحيز للرجال دون المرأة، ويظهر هذا التحيز في مستويات الأجور العليا للرجال من دون النساء، وتفضيل تشغيل الرجال عن النساء، كما أن المشروعات الصغيرة تفضل توفير الائتمان للرجال، كما أن معدلات تسرب الإناث من التعليم أعلى من معدلات تسرب الذكور.
- 4- سياسات و برامج الحد من ظاهرة الفقر:** للحد من ظاهرة الفقر يمكن صياغة السياسات و البرامج التالية:
- أ- اختيار نموذج تنمية اقتصادية اجتماعية مناسبة:** وذلك عن طريق تبني استراتيجيات نمو مناصرة للفقراء، من خلال تبني سياسات مالية متمحورة حول الاستثمار، تتسم بمزيد من التوسعية فضلاً عن سياسات نقدية أكثر مرونة، وتطوير الادخار المحلي والاستثمار. إن فشل استراتيجيات التنمية التي اتبعتها أغلب دول العالم المتخلف في العقود السابقة ومستويات التنمية المنخفضة، ترافقت مع معدلات مستمرة في الانخفاض للأجور الحقيقية، وهذا الانخفاض مع عدم وجود سياسة أجور فعالة (ولاسيما إذا كان هناك وضع تضخمي يعرض الأجور للتآكل ولا يجد حلاً لغلاء المعيشة) سيفاقم وضع الفقر. فضلاً عن أن عدم وجود سياسة أجور عادلة لن يمكن من التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على مستوى المعيشة، فالفجوة بين الدخل والأسعار وعدم القدرة على ردمها أو التخفيف منها سيزيد شدة الفقر ومعدلاته.⁴
- ب- توسيع الاستثمار العام و تعبئة الموارد المحلية:** إن التأكيد على أهمية توسيع الاستثمار العام يستند إلى أنه قادر على مزاحمة تدفق الاستثمار الخاص، عندما يتم توجيهه لدعم النمو بطريقة مناسبة كجزء من إستراتيجية تستند إلى قناعة النمو المناصر للفقراء. فبإمكان الاستثمار العام أن يلعب دوراً مهماً في إعادة تخصيص الموارد للتقليل من درجة التفاوت و عدم المساواة و بالتالي تهيئة المناخ و الظروف الاقتصادية المناسبة من أجل استقطاب و تشجيع زيادة تقليص معدلات الفقر. كما يجب توفير الاستثمار الأجنبي داخل البلد، لأنه سيرفع من فرص الفقراء في الحصول على مناصب عمل تضمن لهم دخلاً مستداماً، يمكنهم من الخروج من دائرة الفقر.⁵

ج- برامج الأشغال العامة: يمكن تصميم هذه البرامج استناداً على المبادئ التالية:⁶

- توفير فرص العمل في مشاريع البنيات الأساسية التي تمولها الحكومة.
- أن يكون العمل في مثل هذه المشاريع متوفراً بطريقة مستمرة، على أن تتوسع فرص العمل خلال فترات الأزمات بطريقة تلقائية.
- أن يتم اختيار مشاريع البنيات الأساسية بواسطة المجتمعات المحلية.
- أن تقوم الحكومة بمقابلة تكاليف الأجور لكل المشاريع وأن تقوم بمقابلة التكاليف الأخرى في بعض المناطق الفقيرة.
- أن يتم تحديد الأجر في المشروعات المنفذة بحيث تشجع أولئك المحتاجين لعمل للتقدم للوظائف ولتشغيل أكبر عدد منهم وتشجيع الآخرين للبحث عن وظائف في قطاعات أخرى ذات أجور مرتفعة نسبياً.
- ينبغي أن يكون الهدف من المشاريع العامة هو تمكين آل الراغبين في العمل في الحصول على وظائف وبغير ذلك فإن المشروع يكون قد فشل في توفير شبكة للضمان الاجتماعي.

د-برامج التمويل متناهي الصغر: شهدت مؤخراً هذه البرامج توسعاً ملحوظاً في مختلف الدول، نظراً لدورها الفعال في المساهمة في التنمية وكذا محاربة الفقر، من خلال توفير فرص العمل للأسر المحتاجة، و تقوم الهيئات الدولية بدعم التوسع في هذه البرامج، منها البنك الدولي الذي أشار في تقريره السنوي (2014) أن 6,3 مليون شخص قد استفاد من التمويل المصغر، كما يعزز المساواة بين الجنسين، حيث صرح بارتفاع نسبة قروضه المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين من 54 في المائة إلى 95 في المائة بين السنة المالية 2010 و السنة المالية 2014.

هـ-سياسة التكوين المهني: مثل التكوين المهني أحد الرهانات الهامة بالنسبة للمجتمع، لأنه يساهم في التطور الاقتصادي و الترقية الاجتماعية للأشخاص في آن واحد عن طريق:⁷

- تحضير الفرد للحياة العملية.
- نقل المعارف الضرورية للتجهيز لاكتساب حرفة أو مهنة و تكييف المؤهلات ذات التطور المستمر.

و-برامج التحويلات النقدية والعينية: تهدف هذه البرامج إلى تغطية غير القادرين على العمل ضد المخاطر طويلة المدى المرتبطة بفقدان مصادر الدخل وذلك من خلال التحويلات النقدية والعينية التي تستهدفهم. تشمل هذه البرامج الذي يتم التحكم ببدايتها ونهايتها وتوسعها، على نظام المنح الدراسية للأسر وعلى أنظمة التمويين بتوفير الغذاء الأساسي للأسر الفقيرة وعلى آليات لتوفير الائتمان لهذه الأسر في ساعات الشدة حتى تمكنهم من الاحتفاظ بأصولهم العينية أو استردادها بعد انقضاء الأزمات، إذا كانوا قد تخلصوا منها بغية تمويل الاستهلاك. وينبغي أخذ الحذر في تصميم مثل هذه البرامج ففي كثير من الأحيان يكون المطلوب من توفير الائتمان هو منح وليس قروض ومن ثم ينبغي أن يتنبه الجهاز الإداري لهذه الأنظمة إلى الاحتياجات الفعلية للفقراء.⁸

المحور الثاني: واقع ظاهرة الفقر

حسب ما صرحت به هيئة الأمم المتحدة في تقريرها (2014) فقد نجح العالم في تخفيض الفقر المدقع إلى نصف ما كان عليه في عام 1990، حيث كان نصف سكان المناطق النامية تقريباً يعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم الواحد و بحلول عام 2010 هبطت هذه النسبة إلى 22%.

1-ظاهرة الفقر في العالم: تنتمي الغالبية الساحقة من الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم إلى منطقتين هما: جنوب آسيا وأفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى. ففي عام 2010، كان ثلث الذين يعيشون في فقر مدقع، والبالغ عددهم 1,2 بليون شخص يعيشون في الهند وحدها. أما الصين، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته في مجال الحد من الفقر، فقد احتلت المرتبة الثانية، إذ يعيش فيها نحو 13 في المائة من الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم كله. وأتى بعد الصين كل من نيجيريا 9 في المائة وبنغلاديش 5 في المائة وجمهورية الكونغو الديمقراطية 5 في المائة، فتلتا الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم كانوا يعيشون في عام 2010 في هذه البلدان

الخمسة. وإلى جانب هذه البلدان الكثيرة السكان التي يوجد فيها أعداد كبيرة من الذين يعيشون في فقر مدقع، كثيرا ما توجد معدلات عالية من الفقر في البلدان الصغيرة والهشة والمتأثرة بالنزاع، على أن هذه البلدان كثيرا ما تفتقر إلى استقصاءات جيدة متكررة للأسر يمكنها أن تسجل تفاصيل الدخل أو الاستهلاك، الأمر الذي يعيق الجهود الرامية إلى تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج ملائمة للتصدي للفقر.⁹

كما صرحت هيئة الأمم المتحدة أن العالم حقق الغاية المرجوة من الأهداف الإنمائية للألفية في هذا الصدد قبل خمس سنوات من الموعد النهائي المقرر لها، وهو عام 2015. ففي المناطق النامية، انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم من 47 في المائة في عام 1990 إلى 22 في المائة في عام 2010. وكان عدد الناس الذين عاشوا في ظروف من الفقر المدقع، في عام 2010، يقل بمقدار 700 مليون شخص عما كان عليه هذا العدد في عام 1990. وقد انخفضت معدلات الفقر المدقع في كل منطقة نامية، حيث يتولى بلد واحد، وهو الصين، الريادة في هذا الأمر، حيث انخفضت معدلات الفقر المدقع من 60 في المائة في عام 1990 إلى 16 في المائة في عام 2005 و 12 في المائة في عام 2010. ولا يزال الفقر واسع الانتشار في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، على الرغم من أن التقدم المحرز في المنطقة الأخيرة كان كبيرا. ففي جنوب آسيا، انخفضت معدلات الفقر بمقدار نقطة مئوية واحدة في المتوسط سنويا - من 51 في المائة في عام 1990 إلى 30 في المائة، بعد عقدين من الزمن. وفي المقابل، لم ينخفض معدل الفقر في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى، خلال الفترة نفسها، إلا بمقدار 8 نقاط مئوية. وعلى الرغم من هذا الإنجاز الباهر الذي تحقّق على الصعيد العالمي، فقد كان التقدم المحرز متفاوتاً، ولا يزال 1,2 بليون شخص يعيشون في فقر مدقع. وفي أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى، يعيش ما يقرب من نصف السكان على أقل من 1,25 دولار في اليوم. ومنطقة أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة الوحيدة التي شهدت تعاضماً مطّرداً في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، من 290 مليون شخص في عام 1990 إلى 414 مليون شخص في عام 2010، ممثلة بذلك أكثر من ثلث سكان العالم الذين يعانون من العوز.¹⁰

2- ظاهرة الفقر في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: ظل تفاوت الدخل منخفضاً في بعض بلدان المنطقة مما أسهم بصورة غير مسبوقة في تقليص الفقر بمعدل بلغ 2,4 في المائة في عام 2010. فعلى سبيل المثال، كان معامل جيني في مصر أقل من المتوسط الخاص بالبلدان متوسطة الدخل، وفي إيران، انخفض معامل جيني بصورة طفيفة بعد إلغاء الدعم. واستمر دخل أدنى 40 في المائة من السكان في النمو بمعدلات أعلى من متوسط الدخل في جميع بلدان المنطقة تقريبا والتي تتوفر عنها بيانات. وشهدت فئة أدنى 40 في المائة من السكان في تونس نمواً في الدخل بوتيرة أسرع من المتوسط فانخفض معدل الفقر بواقع النصف. ولكن قابلية التعرض للمخاطر زادت وأصبحت نسبة كبيرة من السكان عرضة للصدمات الخارجية. وتوضح بيانات البنك الدولي أنه على الرغم من أن 1 في المائة فقط من السكان في مصر والمغرب و الجزائر كانوا يعيشون تحت خط الفقر الأساسي على 1,25 دولار للفرد في اليوم في عام 2010، فإن عددا كبيرا من الناس عاشوا على مقربة شديدة من خط الفقر. بل إن زيادة طفيفة في خط الفقر (من 1,25 إلى 2,00 دولار في اليوم) يمكن أن تدفع حوالي 10 في المائة من سكان هذه البلدان إلى السقوط في هوة الفقر. ويشير ذلك إلى أن شريحة كبيرة من السكان في المنطقة (على سبيل المثال، 45 في المائة في اليمن، و 30 في المائة في جيبوتي، و 20 في المائة في العراق) عرضة لقابلية التأثر والمعاناة. وفي حالة حدوث أي صدمة مناوئة، سوف تتعرض هذه الأسر المعيشية للوقوع في براثن الفقر المدقع.¹¹

أما فيما يخص الجزائر فقد كشف تقرير جديد للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، و أن نسبة الفقر قد ازدادت بشكل ملحوظ، حيث سجلت سنة 2014: 1932000 أسرة فقيرة مع زيادة ب 340 ألف أسرة فقيرة مقارنة بالسنة الماضية 2013 التي كانت تقدر ب 1.628.000 أسرة فقيرة.

المحور الثالث: آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة الفقر

تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باهتمام كبير من قبل السلطات في مختلف الدول نظرا لدورها الفعال سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي، و مع ذلك لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة لمعالجة الفقر.

1-تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: لقد أدى اختلاف درجة النمو الاقتصادي من دولة لأخرى إلى تبني كل دولة تعريفا خاصا بها إما معتمدة على الجانب القانوني أو الإداري، كما توجد كذلك تعريفات مختلفة خاصة بمجموعات أو هيئات دولية مثل الاتحاد الأوربي أو اتحاد شعوب جنوب شرق آسيا.

تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بأنها: تلك المؤسسات التي تستخدم من 01 إلى 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دج أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وهي تخترم معايير الاستقلالية.¹²

2- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة أدوار نذكر منها الدوران الاقتصادي و الاجتماعي:

أ-الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تعتبر المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة المحرك الأساسي للتنمية و التطور الاقتصادي في جميع البلدان و من بين هذه المؤسسات برز بشكل جلي الدور الحيوي و الأساسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الاحصائيات المتوفرة تدل على أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي العالية في اقتصاديات كل البلدان، و تعتبر بالتالي الركيزة الأساسية للاقتصاد في هذه البلدان، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل هذه المؤسسات نسبة 99,6% ، اليابان 99,3%، و في أوروبا 99,8%، و تدل الاحصائيات أيضا بأن القفزات و التطورات الاقتصادية و التكنولوجية الكبرى تتم في إطار المؤسسات و الشركات الصغيرة.¹³ أما في الجزائر فقد تشير احصائيات وزارة الصناعة و المناجم أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة 2013 بلغ 747934 مؤسسة، تتضمن 547 مؤسسة عمومية و الباقي تابع للخواص، كما يوفر كل من القطاعين الخاص و العام 62538 و 12436 منصب شغل على التوالي، و بلغ الحجم الإجمالي للصادرات 35,91 مليار دولار، و هو ما يمثل انخفاضا بنسبة 5,42% بالنسبة إلى إجمالي الصادرات سنة 2012.

ب-الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: لقد عملت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة على توفير الحاجيات الاقتصادية و الاجتماعية الجارية للسكان و ذلك بالنظر إلى اتصالها المباشر بالمستهلك، فعملت على الرفع من المستوى المعيشي للأفراد من خلال توفير السلع التي يمكن لذوي الدخل المنخفض اقتنائها، و عملت كذلك على توفير السلع الوسيطة التي تستعملها المؤسسات الكبيرة في عملية إنتاجها بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل و هو أهم الأهداف التي يرمي إليها كل بلد.¹⁴ و حسب تقرير الديوان الوطني للإحصاء (أفرل 2014)، فإن فئة السكان البطالين في الجزائر مقدرة بـ 1151000 شخص و بلغت بذلك نسبة البطالة 9,8% على المستوى الوطني مع تسجيل تباينات معتبرة حسب الجنس و الفئة العمرية و المستوى التعليمي، حيث نسجل نسبة 8,8% لدى الذكور و 14,2% لدى الإناث.¹⁵

3-تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مكافحة الفقر: في الواقع لن تستطيع الأدوار السابقة الذكر أن تحقق الأهداف المرغوبة إلا إذا كانت الظروف السائدة مناسبة لها، وذلك من خلال تقديم المساعدات و التسهيلات من طرف السلطات المعنية، و على هذا الأساس يمكن جعل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر فعالية في مجال مكافحة الفقر من خلال ما يلي:

أ-ترقية القطاع المصرفي: تعد مشكلة التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم العقبات التي تواجهها سواء عند إقامتها للمشروع أو أثناء نشاطها، و بالتالي إذا وجدت مرونة من طرف الأجهزة المصرفية فقد يسهل عليها تحقيق أهدافها، و يمكن أن يتحقق ذلك من خلال:¹⁶

- تعزيز دور المصارف في تمويل المشروعات.

- الحد من تعقيد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروع.
 - تقليل التكاليف الإدارية اللازمة لتأسيس المشروع.
 - برامج توعية و ورش عمل تبين أهمية قطاع المشروعات على المستوى الكلي و الجزئي و أثر هذا القطاع الاقتصادي و الاجتماعي.
- ب- تأهيل النظام الجبائي:** من خلال الزيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام للاستثمار لسنة 2001 يمكن أن يستفيد المستثمر بالمزايا التالية:¹⁷
- تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .
 - الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .
 - تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية وبعد تقييمها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
 - تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- ج- ترقية الاقتصاد العائلي:** و ذلك من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة على مستوى البيوت، إذ أن الكثير من الدول اعترفت بهذا النوع من الانتاج غير المنظم و وضعت له إطارا قانونيا قصد إدماجه تدريجيا ضمن القطاع المنظم بتشجيعه على المساهمة في التنمية الوطنية، و قد تم تشجيع هذا النوع من الانتاج لأنه يحافظ على الاستقرار الاجتماعي، و يوفر موارد رزق عائلية تسد الكثير من أبواب الفقر و البطالة.¹⁸
- د- تشكيل خطوط منتوجات-علاقات:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهددة في كامل حرفتها الممثلة بخطوط الإنتاج، و مجال حياة المؤسسة. وعليه فانه، من منظور استراتيجي شامل، لا يمكن حصر المنتج في مجال أو خدمة محددة، ولكن يمكن اعتباره كمنتوج-علاقة يتميز بخصوصيات يدرکها الزبائن. يعبر مصطلح منتوج-علاقة على أن الزبون يشتري السلعة أو الخدمة التي تتوفر فيها الخصوصيات التي تكونت بفعل العلاقات بين مختلف ممثلي المحيط الاستراتيجي للمؤسسة: الموردين، الزبائن، المنافسين، الإدارات على المستوى الخارجي، القدرات البشرية على المستوى الداخلي. وبهذا يمكن لمسير المؤسسة من استعمال مصطلح منتوج-علاقة للتعبير عن خياراته المستقبلية. فإستراتيجية التنوع مثلا هي تطوير لعلاقات جديدة مع الزبائن، الموردين، المنافسين... بمعنى آخر أن انه يوجد خلف كل قرار استراتيجي علاقات ممثلين جدد.¹⁹
- ه- تعميم مراكز خدمات الأعمال لتجمعات هذه المشروعات:** حيث من الممكن أن يتأثر نمو هذه المشروعات بسبب انخفاض مستوى الجودة و تدني المعايير البيئية و ضعف إمكانات الحصول على التمويل و الوصول إلى الأسواق الأكثر اتساعا لسلعها. كما يمكن زيادة الانتاجية عن طريق هذه المراكز التي تقدم الدعم المالي و غير المالي.²⁰
- و- إرادة صاحب المشروع:** تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من كل المساعدات التي يمكن أن تقدمها السلطات المعنية إلا أن نجاح المشروع يبقى مرتبط بقدرته صاحبه و رغبته في الاستمرارية و البقاء، و من هنا نذكر بعض شروط نجاح المشروع و المتمثلة في:²¹
- فكرة جيدة و سلعة مطلوبة: و الفكرة الجيدة تعبر عن سلعة مطلوبة يحتاج إليها السوق.
 - تمايز عن المشروعات الأخرى: يوجد في كل مشروع صغير ناجح شئى مختلف يتميز به عن غيره. قد يتميز بنوع السلعة التي ينتجها أو بطريقة إنتاج خاصة به، أو بأسلوب خاص في التسويق، و قد يضيف إلى سلعته صفات خاصة تميزها و تجعلها أكثر إغراء للمشتري.

- لا ينافس على السعر: لا يستطيع المشروع الصغير أن يشبع حاجة السوق كلها و لكنه يشبع حاجة السوق كلها و لكنه يشبع جزءا صغيرا منها و لهذا لا يجب أن ينافس على السعر.
- علاقة شخصية مع العملاء: يتعامل صاحب المشروع الصغير مع عملائه و يتعرف عليهم بنفسه و يمكن أن يقيم علاقات شخصية طيبة معهم، و هذا لا يحدث في المشروعات الكبيرة. هذه العلاقات الطيبة تساعد في نجاح التسويق و هي جزء من جودة الخدمة.
- سرعة دوران رأس المال: يعوض المشروع الصغير قلة رأسماله بجعله يدور بسرعة، يستخدم المشروع رأس المال في الانتاج، فيتم إنفاقه و عند بيع المنتجات يتم استرداده مع ربح، و عندما يتم استرداده بالكامل يكون قد دار دورة كاملة.
- البيع نقدا: لأن رأس المال صغير، يجب أن يدور بسرعة لأن المشروع يبيع نقدا و لا يبيع بالأجل.
- الانتاج بقدر ما يمكن تسويقه بسرعة: هذا أيضا لتقليل الحاجة إلى المال و للإسراع بدوران رأس المال، فبدلا من إنتاج كميات كبيرة و تخزينها ينتج المشروع الكمية اللازمة للبيع في فترة قصيرة، و تتحدد الكمية بالتحدد حسب ظروف كل سلعة و طبيعة سوقها و طبيعة عملية الانتاج.

خاتمة

هناك أكثر من مليار شخص يعيشون على أقل من 1,25 دولار للفرد في اليوم الواحد أي يعيشون في فقر مدقع، فبالرغم من أنه لا يمكن إقامة عالم خال من الفقر، إلا أنه من غير المعقول أن يغض النظر على هذه الظاهرة، لذا تسعى السلطات و الهيئات الحكومية و غير الحكومية إلى محاربتها من خلال وضع برامج و سياسات.

وما نستخلصه من بحثنا هذا هو:

- يختلف الفقر حسب عدة عوامل، حيث نجد الفقر المطلق و الذي يظهر عندما يحصل الفرد على دخل أقل من حد أدنى معين لا يمكنه من تلبية أساسيات الحياة، الفقر النسبي يشير إلى انتماء الفرد إلى المجموعة التي تتحصل على أقل دخل في المجتمع، الفقر المدقع الذي لا يستطيع فيه الفرد اشباع حاجته الغذائية المتمثلة في عدد معين من السعيرات، الفقر المؤقت أي فقر قصير الأجل و الفقر الاجتهادي الذي يكون موافقاً إلى تراكم جملة من معوقات سوسيو اقتصادية وثقافية.
- من أسباب الفقر هناك عوامل تتعلق بالفرد كالجهد، المرض، سوء التدبير و العادات الضارة، و كذلك هناك عوامل تتعلق بالمجتمع كالكوارث الطبيعية و عدم كفاية الإنتاج وموارده.
- من السياسات التي تنتهجها العديد من الدول نجد توسيع الاستثمار العام و تصميم برامج الأشغال العامة و برامج التمويل متناهي الصغر.
- رغم انخفاض نسبة السكان في العالم الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم من 47 في المائة في عام 1990 إلى 22 في المائة في عام 2010، إلا أنه لا يزال 1,2 مليار شخص يعيشون في فقر مدقع في وقتنا الحالي.
- هناك 1 في المائة فقط من السكان في مصر والمغرب و الجزائر كانوا يعيشون تحت خط الفقر الأساسي على 1,25 دولار للفرد في اليوم في عام 2010، إلا أن في سنة 2014 سجلت الجزائر 1932000 أسرة فقيرة و هذا يعبر عن زيادة بـ 340 ألف أسرة فقيرة مقارنة بسنة 2013 التي كانت تقدر بـ 1.628.000 أسر فقيرة.
- للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة القدرة على معالجة الفقر من خلال توفير فرص العمل، ففقد تشير احصائيات وزارة الصناعة و المناجم للجزائر، أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة 2013 بلغ 747934 مؤسسة، تتضمن 547 مؤسسة عمومية و الباقي تابع للخواص، كما يوفر كل من القطاعين الخاص و العام 62538 و 12436 منصب شغل على التوالي،

و مع ذلك تعتبر غير كافية للقضاء على البطالة، فحسب تقرير الديوان الوطني للإحصاء (أفرل 2014)، فإن فئة السكان البطالين في الجزائر مقدرة بـ 1151000 شخص و بلغت بذلك نسبة البطالة 9,8% على المستوى الوطني.

- حتى تستطيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تؤدي دورها بشكل فعال في مكافحة الفقر، ينبغي القيام بالعديد من الإجراءات منها تسهيل عملية التمويل للراغبين في الاستثمار في هذا المجال من خلال ترقية القطاع المصرفي، تأهيل النظام الجبائي، ترقية الاقتصاد العائلي و التمويل المصغر الذي يحظى باهتمام متزايد من قبل البنك الدولي الذي صرح في تقريره السنوي 2014 أن 6,3 مليون شخص قد استفاد من هذا النوع من التمويل، و أخيرا يجب أن لا ننسى أن من أهم عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و استمراريتها هي عوامل متعلقة بصاحب المشروع نفسه.

قائمة بالمراجع

- ¹ حاج قويدقورين، http://www.univ-chlef.dz/ratsh/RATSH_AR/la_revue_N_12/Article_Revue_Academique_N_12_2014/Science_eco_admin/article_02.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2014/10/07.
- ² عريس مختار، VFNG8f5NDY، <http://www.giem.info/article/details/ID/418#.VFNG8f5NDY>، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2014/10/03.
- ³ محمد محمود العجلوني.
- ⁴ صابر بلول، السياسات الاقتصادية الكلية و دورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد الأول، دمشق، 2009، ص 577.
- ⁵ وداد عباس، سياسات مكافحة الفقر دراسة حالة الجزائر، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الأول، قسنطينة، 2013، ص 155.
- ⁶ علي عبد القادر علي، http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/113/113_develop_bridge4.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2014/10/12.
- ⁷ نادية حصوري، تحليل و قياس الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية في ولاية سطيف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل و استشراف اقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص 132.
- ⁸ علي عبد القادر علي، http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/113/113_develop_bridge4.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2014/10/12.
- ⁹ تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2014، هيئة الأمم المتحدة، نيويورك، 2014، ص 9.
- ¹⁰ تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2014، هيئة الأمم المتحدة، نيويورك، 2014، ص 7.
- ¹¹ الاستفادة من التعافي العالمي، تقرير البنك الدولي، آخر المستحدثات الاقتصادية بمنطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا، أبريل 2014، ص 9.
- ¹² الجريدة الرسمية، القانون رقم 01-18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المادة 4، العدد 77، 12 ديسمبر 2001، ص 5.
- ¹³ عثمان حسن عثمان، مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الاقتصادية، بحوث و أوراق عمل الدورة الدولية المنعقدة خلال الفترة 25-28 ماي 2003، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص 19.
- ¹⁴ أحمد رحوني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2011، ص 60.
- ¹⁵ الديوان الوطني للإحصائيات، <http://www.ons.dz/IMG/pdf/emplar0414.pdf>، 2014، ص 14.
- ¹⁶ إيهاب خالد، آليات تفعيل دور المشاريع المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة في الحد من مشكلة البطالة - بيعة الأعمال و جودة الوظائف، مؤتمر سوق العمل و التحولات الديمغرافية بمسقط، سلطنة عمان، يومي 07 و 08 كانون ثاني 2012، ص 41.
- ¹⁷ عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من أزمة البطالة مع الإشارة إلى بعض التجارب العالمية، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة الجزائر، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، ص 12.

18 أحمد رحوني، مرجع سبق ذكره، ص 66.

19 عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص 13.

20 منظمة العمل العربية،

http://www.alolabor.org/final/images/stories/ALO/Tanmeya/Montadyat/bayrot_19_21_10_09/1.pdf

تم الإطلاع عليه بتاريخ 2014/10/07.

21 حمدي الحناوي، تنظيم المشروعات الصغيرة، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص ص 205-206.